الفصل الرّابع

أثر القومية في العلاقات الدولية

المبحث الأول – عناصر القومية .

المبحث الثاني – أثر القومية على السلوك الخارجي للدول .

المبحث الثالث – الإتجاهات القومية في آسيا وأفريقيا وأثرها في العلاقات الدولية الراهنة .

المبحث الرابع – تقييم دور القومية في العلاقات الدولية .

الفصـــل الرابـــع

أثـر القـــــومية في العلاقات الدوليـــة

يميل معظم أساتذة العلاقات الدولية إلى إعتبار القومية بمثابة القوةالديناميكية الأولى في المجتمع الدولى ، كما يعتبرونها من أهم الدوافع التى تتحكم فـى تشكيل سياسة الدولة الخارجية ، وتحديد مصالحها القومية . وفي إعتقادهم أن نفهم موضوع القومية شرط ضروري وأساسي لتفهم ظاهرة السلوك الدولى عموماً . ولهذا الاعتقاد في الحقيقة ما يبرره ، ذلك أن الخصائص الذاتيـــة المتميزة لكل دولة ، سواء كانت هذه الخصائص بشرية أم جغرافية أم حضارية أم إقليمية ، الخ ، هي التى تؤثر في تحديد مصالح الدولة ، وأهداف سياستها الخارجية ، وبالتالى ترسم أبعاد دورها في المجتمع الدولى(١) .

والقومية تعنى بمفهومها العام ميلاً أو شعوراً بالإنتماء إلى جماعة حضارية معينة ، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظـل إحساس عام بوحدة المصير .

المبحث الأول

عنـــاصر القـــومية

إن عناصر القومية بوجه عـــام هي : —

أولاً — وحدة الأصول العنصريـة :

يعتقد بعض علماء القومية أن وحدة الأصول العنصرية تشكـل الركيزة الأولى في قيام القومية ، وأنه بدون التجانس العنصرى في تركيب الأمه ، تفقد العوامل والمقومات الأخرى فعاليتها،وقد أثبت علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية أن فكرة الوحدة العنصرية ليست سوى أحد الأوهام الشائعة في تحليل القومية ، وإنه لا يوجد من الإثباتات العلمية ما يدعم هذا الإدعاء ، ويضيفون : —

أ ـ إنه ليست هناك جماعة قومية ، أيا كانت ، تشكل عنصراً أصيلاً متميزاً بذاته ، لأنه تحت تأثير الهجرات والانتقالات عبر الحدود الجغرافية المختلفة ، وخلال حقب تاريخية متوالية ، حدث نوع من التداخل والإختلاط بين الأجناس إلى درجة لا نستطيع معها القول بوجود عنصر يخلو من شوائب الإختلاط بغيره من العناصر والقوميات .

ب ـ إنه لا يمكن الإدعاء بأن هناك خصائص نفسية يمكن تبريرها على أساس من العوامل العنصرية وحدها . فهذه الخصائص النفسية قد تتماثل بغض النظر عن الفواصل القومية والعنصرية ، وهو ما يدحض أيضاً الافتراض الذى يقول بأن الوحدة العنصرية تنتج خصائص نفسية تنفرد بها كل قومية عن غيرها من القوميات

ولكن أيا كانت الحقيقة في هذه الادعاءات والتبريرات ، فإن بالإمكان القول أن العامل العنصرى الذى تقبله الشعوب كبديهية مسلم بها ، يخدم كعامل مهم في توثيق روابط الشعور بالإنتماء إلى جماعية قومية معينة وذلك كما يقول كارلتون هايز . ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها في هذا الصدد فكرة الجنس الآرى التى تبنى على التفوق العنصرى ، وهي الفكرة التى نشأت فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت فيما بعد المحور الذى تدور حوله العقيدة النازية خلال الثلاثينات من هذا القرن ، وهكذا .

ثانياً ـ الروابط الأقليمية والجغرافية :

هناك إعتقاد قوي بأن الروابط الجغرافية تسهم في نمو القوميات لأنها تؤدى إلى توحيد كل جماعة قومية داخل حدودها وفصلها عن غيرها من القوميات ، وفي ذلك يقول موير Muir إن الأمم البارزة في المجتمع الدولى هي التي تتمتع بأكبر قدر من الوحدة الجغرافية ، وهى تدين بوجودها إلى هذه الحقيقة »(٢) .

فجبال البرانس التي تفصل شبه جزيرة ايبريا عن باقي دول غرب أوروبا قامت بدور فعال في نمو القومية الاسبانية ، وكذلك قامت جبال الألب بدعم

أواصر الوحدة الايطالية ، كما أن الطبيعة الجبلية لمنطقة البلقان كانت ذات تأثير واضح في نمو القوميات المختلفة الكائنة في هذه المنطقة .

وتقوم الحدود الطبيعية بدور مهم في الدفاع عن الدول ، وإفتقاد وجود عوائق طبيعية داخل الدولة يسهل من إمكانية تعبئتها لقواها في مواجهة الأخطار الخارجية التي تتهددها . ومن هنا نجد أن حدود معظم الدول ترسم على أساس جغرافي ، ونظرة إلى الخريطة السياسية للعالم توضح لنا مثلاً أن القنال الإنجليزي والمحيط الاطلنطي كانا من العوامل الهامة التي مكنت لقيام القوميتين الإنجليزية والأمريكية ، كما أن قيام القوميات اليابانية والأندونيسية يرجع إلى عوامل جغرافية مشابهة .

ومن المتفق عليه أن عنصر التجانس الجغرافي في منطقة معينة ينحو إلى خلق نوع من التماثل في مصالح وإتجاهات الشعب الذى يقيم فيها ، لأن إختفاء العوائق والفواصل الطبيعية يؤدى إلى تسهيل الاتصال ، وتبادل الآراء ، وإيجاد مجتمع من المصالح المشتركة .

غير أنه مما يجدر ذكره أنه توجد حالات عديدة تمت فيها القوميات دون أن يكون للعامل الجغرافي تأثير واضح في هذا الخصوص ، ومثال ذلك الإتساع الجغرافي الهائل للولايات المتحدة الذى لم يقف حائلاً دون نمو القومية الاميركية ، على حين أنه في مناطق جغرافية أخرى مثل أفريقيا ، وجنوب شرقي آسيا ، والشرق الأوسط (فلسطين) ، تمت عملية التجميع القومي ليس على أساس العامل الجغرافى ، وإنما تبعاً لنمط الحكم الاستعمارى الذى انتهج في إدارة هذه المناطق(٣) .

وترتيباً على ذلك كله ، فقد نجد أمماً مختلفة تقطن منطقة جغرافية متجانسة كما قد نجد أمةً واحدةً تمتد عبر فواصل وعوائق جغرافية متعددة .

ثالثاً ـ اللغة القومية :

تعتبر اللغة من المقومات الرئيسية في تكوين القومية ، بل يذهب البعض من أمثال كارلتون هايز إلى إعتبارها أكثر هذه المقومات أهمية . واللغة القومية

تمارس تأثيراً مزدوجاً ، فهي من ناحية تسهل عملية الاتصال بين أفراد القومية الواحدة ، كما أنها تؤدي إلى حفظ التراث القومي المتمثل في الأدب والأخلاقيات والقيم والتقاليد والأفكار . وهذا يخلق في النهاية شعوراً بالتجانس والتجاوب بين المتحدثين بها . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود لغة قومية يؤدي إلى تأكيد الاختلافات التي تفصل بين قومية معينة وغيرها من القوميات(٤) .

وتدليلاً على ما يمكن أن ينتج عن إفتقاد وجود لغة قومية بالنسبة لروابط التضامن والإندماج القومي ، يكفي أن نذكر حالتي كندا والهند . فقد أدى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتكلمون الفرنسية ، إلى حدوث إزدواجية واضحة من الناحيتين الثقافية والحضارية تتمثل في إرتباط الكنديين الفرنسيين بالتراث الحضاري الفرنسي ، في حين يرتبط الكنديون الإنجليز بالتراث الأنجلو ساكسوني . وهذه الازدواجية الثقافية تغذي النزعات الانفصالية في كندا حيث يعتقد الكنديون الفرنسيون أن لهم قومية متميزة تبرر إنفصالهم في دولة مستقلة . أما في الهند فيوجد أكثر من أربع عشرة لغة ومئات اللهجات مما يحد من إمكانات الاتصال بين أفراد الأمة الهندية .

على أن هناك حقيقة أخرى تجدر الاشارة إليها ، وهي أن الاختلافات اللغوية لاتتفق دائماً مع الاختلافات القومية . فأحياناً ما نجد عدة قوميات مختلفة تتكلم لغة واحدة ، فاللغة الانجليزية يتكلمها عدد من الشعوب في بريطانيا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وأجزاء من كندا وجنوب أفريقيا ، ومع ذلك لا يمكن الإدعاء بأن المتحدثين بها ينتسبون إلى أصول قومية واحدة ، وكذلك الفرنسية فهي لغة كل من فرنسا وبلجيكا ، والألمانية التي تستخدمها ألمانيا والنمسا ، والاسبانية التي هي لغة أسبانيا فضلاً عن أنها لغة معظم دول أمريكا اللاتينية . وفي مثل هذه الحالات ، فإن اللغة المشتركة فضلاً عن أنها تؤدي إلى زيادة الشعور بالإندماج والتجاوب بين أفراد القومية الواحدة ، فإنها تزيل عائقاً من طريق التفاهم بين هذه القومية وغيرها من القوميات (٥) .

رابعاً ـ التاريخ المشترك :

أما عن التاريخ المشترك فهو أيضاً من أقوى العوامل في إثارة الشعور بالوحدة القومية . والتاريخ المشترك يؤكد الإحساس بالولاء والإنتماء

إلى قومية من القوميات ، كما يغذي الشعور بالفخر والإعتزاز بكل ما يمثله هذا التاريخ ويرمز إليه . وهناك إتفاق عام على أن الحروب من أقوى الأحداث في تاريخ الأمم التي تدعم هذا الشعور ، لأن الحروب هي نوع من المحن القومية التي تصهر الشعور القومي في بوتقة من الإنفعال الموحد ، وتؤكد الرغبة في مجابهة التحديات والاستفزازات الخارجية . ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أنه لكي تحافظ الأمة على وحدتها القومية ، فإن عليها أن تثير حرباً بين وقت وآخر ، فذلك أمر غير ضروري ، إذ أن الحروب التي قامت في الماضي يمكن أن تؤدي نفس الغاية دون حاجة بالأمة إلى توريط نفسها في أزمات أو أن تثقل على كاهلها بمخاطرات لا مبرر لها . وربما كان هذا هو السبب الرئيسي وراء الاهتمام بتدريس التاريخ القومي والتركيز عليه ، إذ أنه يربط الأفراد بتاريخ أمتهم ويجعلهم يعيشون فيه مهما بعد هذا التاريخ .

خامساً ـ الدين :

يحاول البعض التأكيد على أهمية الدين كأحد عناصر القومية ، وإن كانت التحليلات المعاصرة في موضوع القومية تنكر هذه الأهمية في تأصيل الشعور القومي وتدعيمه . والذين يؤكدون هذه الأهمية للدين بالنسبة للقومية يذكرون عدة أمثلة منها الدور الذي لعبه الدين في تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند والباكستان ، فكل من الهندوسية والإسلام كان يمثل حضارة وثقافة وفلسفة ونظاماً للحياة يختلف جذرياً عن الآخر ، ولم يكن من الميسور إغابة عوامل التناقض بين هاتين العقيدتين الدينيتين إلا من خلال قيام دولتين تمثل كل منهما القيم والمعتقدات التي تدين بها(٦) .

ثم هناك الدور الذي يلعبه الدين في المخططات السياسية للعقيدة الصهيونية وهو الدور الذي تبلور في إنشاء دولة إسرائيل على أساس من القومية الدينية(٧) .

ولكن في أحوال أخرى نجد أن الدين الواحد لم يقف حائلاً دون نشوء وحدات قومية مستقلة كما هو الحال مع الإسلام ، ومن ثم لا يمكن الإدعاء بأن هناك قومية إسلامية تماماً كما لا يمكن الإدعاء بأن القومية العربية تتجانس مع القومية التركية أو القومية الباكستانية أو القومية الايرانية أو القوقية

الأندونيسية ، إذ أن لكل واحدة من تلك القوميات واقعها وظروفها ومشاكلها حتى وإن إعتقدت كلها في دين واحـــد .

على أنه مما يجدر التنويه به ، أن التسامح والحرية الدينية يؤديان إلى أذابة الحواجز النفسية التي قد يسببها تعدد الديانات داخل الأمة الواحدة ، وبالعكس فإن التعصب الديني يمكن أن يمزق الأمة في صراعات دينية تخسر من ورائها وتبدد قواهـــا .

نخلص من ذلك كله إلى أن القومية هي نتاج العديد من العوامل المتداخلة التي تختلف من وقت لآخر ومـــن دولة إلى أخرى ، والقومية تضع الأمة فوق كل إعتبار ومطلبها الأساسي هو إعطائها حق التعبير عن نفسها من خلال دولة مستقلة ذات سيادة .

المبحـــث الثـــاني

أثر القومية على السلوك الخارجـــي للـــدول

بعد أن عرضنا لمفهوم القومية وعناصرها الأساسية ، يحق لنا أن نتساءل عن الأثر الذي يخلقه وجود القوميات المختلفة على العلاقات السياسية الدولية .

إن الأثر المباشر لذلك هو أن القومية تمد كل دولة بقوة ديناميكية تجعلها تؤكد وجودها وتدعمه في مواجهة غيرها من الدول . ومنذ إندلعت الثورة الفرنسية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر ، والقومية تعتبر من أهـــم مصادر الصراع الدولي ، وذلك لأن الحساسيات الناتجة عـــن الاختلاف في الكيانات والمصالح القومية للدول ، عمقت الشعور لدى كل دولة بأنهـــا المسئولة أساساً عن الدفاع عن كيانها ومصالحها في وجه التحديات القومية المناوئة ، أو بمعنى آخر فإن الولاء للقومية طغى على إحساس الدول بمسئوليتها تجاه السلم العالمي أو تجاه المجتمع الدولي الذي تتعامل معه .

ومن ناحية أخرى ، فقد أدى نمو القومية وإنتشارها إلى إنبثاق العديد من الدول الجديدة إلى المجتمع الدولي ، ومـــن فئات الدول التي خلقتها هـــذه الحركات القومية النامية :

أ ـ الدول التى كانت أجزاء من الممتلكات الاستعمارية فيما وراء البحار والتى ترتبط مع الدولة الامبريالية برباط من الثقافة المتجانسة مثلما كان الحال مع الولايات المتحدة والكومنولث البريطاني في علاقتهم بالمملكة المتحدة ، أو دول أمريكا اللاتينية في علاقتها باسبانيا والبرتغال . وهذه الدول استغلت تأكيداً للذاتها القومية دون إعتبار لمثل هذه الروابط الثقافية المشتركة مع القوى الامبريالية التي سيطرت عليها في وقت من الأوقات .

ب ـ الدول التي كانت مجزأة في عدد من الكيانات الاقليمية المحدودة رغم إنتمائها إلى قومية واحدة ، ومن أمثلتها ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر.

ج ـ الدول التي ظهرت نتيجة إنهيار بعض الامبراطوريات التى ضمت شعوباً تنتمى إلى قوميات مختلفة مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى حين إنهارت الامبراطورية النمسوية المجرية وأمكن إقتسامها إلى عدد من الدول المستقلة ومنها بولندا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق الثلاث التى ضمها الاتحاد السوفيتى إليه في عام ١٩٤٠ وهي ليتوانيا ولاتفيا واستونيا .

د ـ الدول التي ظهرت نتيجة لحركات قومية في مواجهة التسلط والنفوذ الاستعمارى وذلك إبتداء من تمرد الشعوب الواقعة في منطقة البلقان ضد سلطة الامبراطورية العثمانية واستقلالها عنها في أوائل القرن الحالى ، وإنتهاء بالأعداد الضخمة من الدول التى استقلت في آسيا وأفريقيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(٨) .

وفي كل حالة من الحالات السابقة ، فقد انبنى مطلب هذه الدول في الاستقلال على أساس أن كل منها كانت تتمتع بكيان قومي ذاتي يعطيها الحق في تقرير مصيرها وفق ما تراه مناسباً ومتمشياً مع ظروفها وأوضاعها الخاصة .

وقد أدت هذه الحقيقة في ذاتها إلى تفجير عدد كبير جداً من الصراعات الدولية ، ويرجع ذلك إلى سعى الدول إلى توسيع حدودها لكن تضم داخلها الشعوب التي تشاركها قوميتها ، فالحدود السياسية للدول لا تتفق في كل الأحوال

مع التقسيمات الاثنولوجية للشعوب ، وهو ما يمثل الفارق بين مفهومي الدولة والأمة ، فالدولة هي كيان سياسي يتحدد في إطار جغرافي أو إقليمي معين ، أما الأمة فهي دلالة على كيان قومي معين خارج هذا الإطار الجغرافي أو الاقليمي الذى يعتبر أحد المقومات الرئيسية للدولة .

ثم هناك الصراعات التى حدثت بين الدول القومية المختلفة بسبب التنازع على مناطق الحدود ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها : حرص ألمانيا على السيطرة على إقليم الألزاس واللورين كجزء من مخططاتها للسيطرة الامبريالية في أوروبا وسعي فرنسا للسيطرة على حوض السار الغنى بموارد الفحم لتحرم ألمانيا من عنصر استراتيجي هام في إمكاناتها العسكرية وإن كانت فرنسا قد اضطرت إلى إعادة إقليم السار لألمانيا بعد أن فشلت محاولات إدماجه في الكيان الاقتصادى الفرنسي وكذلك بسبب تعذر فرض نظام للإدارة الأوروبية الجماعية لهذا الاقليم . كما كانت تريستا محوراً رئيساً للنزاع بين إيطاليا ويوغسلافيا وقد قسم هذا الاقليم بعد الحرب الثانية إلى منطقتى إحتلال عسكرى إحداهما للحلفاء والأخرى ليوغسلافيا ، وإستمر النزاع حوله حتى عام ١٩٥٤ عندما أمكن التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين . وبالمثل فقد كان اقليم تسكين على الرغم من ضآلة حجمه مصدراً للتوتر في العلاقات البولندية التشيكية منذ عام ١٩١٨ حين استولت تشيكوسلوفاكيا عليه ، ولم تخف حدة التوتر إلا بعد أن استعادته بولندا في عام ١٩٣٨ .

وفي عام ١٩٤٥ وبعد زحف السوفيت إلى الحدود الشرقية لبولندا ، لجأت بولندا إلى إحتلال إقليم سيليزيا وغيره من الأجزاء الواقعة في شرق ألمانيا ، ومدت هذه السيطرة في إتجاه الغرب حتى خط الأودرنيس ، وبذلك أمكنها أن تؤمن حدودها الغربية الجديدة من خلال توطين جزء من الشعب البولندى في هذه المناطق ، وقد ترتب على هذا أن ذلك الجزء من الشعب الألماني الذى كان يقيم في بوميرانيا وبروسيا الشرقية وسيليزيا والذى كان تعداده يقارب الأثنى عشر مليوناً تقريباً — بمن فيهم الألمان الذين طردوا من تشيكوسلوفاكيا — هربوا إلى الغرب بعد هذا الطرد الجماعي لهم من جانب بولندا .

وأما الاتحاد السوفيتي فقد استولى من رومانيا على بسارابيا وشمال بيكوفينا على البحر الأسود ، وذلك في الوقت الذى كان فيه نزاع على إقليم ترانسلفانيا بين كل من رومانيا والمجر ، وأيضاً فقد كان هناك النزاع الآخر بين بلغاريا ويوغسلافيا واليونان حول إقليم مقدونيا .

ومثل هذه النزاعات حول مناطق الحدود موجودة في أجزاء أخرى كثيرة من العالم ، ففى العالم الجديد كان هناك النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك حول إقليم تكساس ، وهو النزاع الذى تسبب في وقوع الحرب الأمريكية المكسيكية في عام ١٨٤٦ ، ولم يسوى هذا النزاع إلا في عام ١٩٦٣ حين إتفقت الدولتان على إعتبار قناة ريوجراندى خط التقسيم الفاصل بينهما . وفي أمريكا اللاتينية وجدت خلافات حادة حول مناطق الحدود أهمها الخلاف بين بيرو وشيلى وبوليفيا منذ عام ١٨٨٠ حول نقط إلتقاء الحدود بين هذه الدول الثلاث ، والخلاف بين بيرو والاكوادور ، والخلاف بين بوليفيا وبارجواى .

وفي القارة الآسيوية تظهر هذه المشكلة بشكل سافر وحاد ومن أمثلة ذلك الخلافات بين الصين والهند حول إقليم الهيملايا مما أدى إلى حرب الحدود بين الدولتين في عام ١٩٦٢ ، والخلاف الذى استمر ردحاً طويلاً بين الهند والباكستان حول إقليم كشمير .

وفي أفريقيا نجد أيضاً خلافات عديدة حول مشاكل الحدود وهي من موروثات فترة الحكم الاستعمارى الذى استخدم هذا الأسلوب لتفكيك أوصال القارة وإضعاف تماسكها في مواجهته .

كل هذه المشاكل حول الحدود تؤدى إلى إذكاء الروح القومية ، وتزيد من حدة الصراعات القائمة في المجتمع الدولى .

وبالإضافة إلى المصدر السابق والمتعلق بالخلافات بين الدول القومية حول مشاكل الحدود ، فهناك مصدر آخر من مصادر هذا التوتر والصراع الذى يمتد إلى الدول التى تشتمل في تركيبها على أكثر من عنصر قومي واحد مما يؤدى إلى إضعاف الوحدة القومية لهذه الدول ، ويفسح المجال أمام الدول

التى تنتمي إليها هذه القوميات لتتدخل بشكل تزيد معه حدة تلك الصراعات والإحتكاكات ، وتعرف هذه المشكلة عموماً بمشكلة الأقليات القومية .

مشكلة الأقليات القومية : -

مبدئياً يقصد بالأقلية القومية (National Minority) ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذى ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان(٩) .

وبمعيار الأهمية السياسية فإنه يمكن التفرقة بين نوعين من الأقليات القومية : -

أ - الأقلية القومية التى يتركز وجودها في مناطق تقع على حدود الدولة ،

ب - الأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها .

فبالنسبة للنوع الأول من الأقليات فإن تطلعها يكون متجهاً إلى تحقيق واحد من هدفين وهما إما الإنفصال لتكوين دولة مستقلة خاصة بها ، أو الحصول على درجة عالية من الحكم الذاتي (Autonomy) ، والتمتع بحق المعاملة المتساوية مع الأغلبية . أما النوع الثاني من الأقليات القومية ، فإن هدفها عادة ما يكون متركزاً في المطالبة بتعديل الحدود الدولية حتى يتاح لها أن تنضم إلى الدولة المجاورة التى تشاركها قوميتها ولتصبح بذلك جزءاً من شعبها ، ومثل هذا التطلع غالباً ما يلقى تأييد الدولة المجاورة التى تحاول من ناحيتها أن تروج لوجهة النظر القائلة بأن الحل العملى للمشكلة لا يكون إلا بضم الإقليم الذى تنتمي هذه الاقلية القومية إليها .

وتنعكس هذه التفرقة في نوع الأقليات القومية على طبيعة السياسات التي يمكن للدولة صاحبة المشكلة أن تنتهجها كحلول لها . ففي الحالة الأولى قد يكفى منح الاستقلال الذاتي وكفالة المساواة في المعاملة مع الأغلبية في إرضاء مطالب الأقلية ، وبالتالى فإن الأمر قد يسوى دون نقطة الإنفصال .

أما في الحالة الثانية فإنه مهما نفذت الدولة من سياسات متسامحة فـــي مواجهة مثل هذه الأقلية القومية ، فإنها قد لا تنجح في إخماد هذه النزعـــة الإنفصالية الموجودة لديها ، وستظل تلك الأقلية تطالب بإستمرار بتعديل الحدود بالصورة التي تمكنها من الانضمام إلى الدولة المجاورة التي ترتبط معهـــا بأواصر قوميـــة واحدة .

على أنه في بعض الحالات يصبح من الممكن إدماج أقلية قومية في صلب الأغلبية التي تختلف عرقياً عنهـــا ، ولكن لكي يتحقق ذلك ، فـــإنه يلزم توافر الاشتراطات الآتيـــة : -

١ - أن تكون كل من الأغلبية والأقلية راضية عن هذا التزاوج العنصري بمعنى ألا يكون الأمر موضع تحفظ أو إعتراض من جانب أي منهما.

٢ - أن يبرهن أفراد هذه الأقلية على ولائهم كمواطنين للدولة التـي يعيشون فيها ، كما يجب أن يقترن بذلك منحهم حق المعاملـــة المتساوية مع أغلبية المواطنين حتى لا يتسرب إليهم الإحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

٣ - وأن يضعف الشعور لدى الأقلية بضرورة الحفاظ على كيانهـــا الثقافي المتميز في مواجهة الأغلبية ، وأن يتلازم مـــع هذا التغير الاستعداد للإنصهار مع الأغلبية في بوتقة ثقافية واحدة .

وفي الأحوال التي يتسنى فيها تحقيق هذا التزاوج بين الأقلية والأغلبيـــة ، فإن الأقلية كجماعة عنصرية متميزة داخل الدولة لا بد وأن تختفي وبالتالي فإن المشكلة تكون قد حلت .

وقد شهد القرن العشرون الكثير من الحلول التي نفذتها الدول لحل مشكلة الأقليات القومية فيها ، وقد تركزت أبرز هذه الحلول في الآتي : -

أولاً : السماح بإنفصال الأقلية القومية عن الدولة ، وقد تعددت الأسباب الدافعـــة إلى هذا التساهل ومنهـــا : -

أ) التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها الأقلية التي تلح في طلب الإنفصـــال .

ب) عجز الدولة عن أن تتحمل الأعباء المادية التي تتطلبها التنميـــة الاقتصادية للمناطق التي تسكنها هذه الأقليات ، خاصة إذا كانت الأخيرة تصر على ضرورة تنفيذ مثل هذه التنمية الباهظة التكاليف وتشترطها كثمن لعدم إنفصالهـــا .

جـ) الضغوط التي تمارسها الدول الأجنبية من أجل أن تعترف الدولة بحق الإنفصال لهذه الأقلية المتمردة .

ثانياً : الرضوخ لبعض مطالب تلك الأقليات القومية والعمل على إرضائها، وبالتالي إقناعها بضرورة التنازل عن دعاويها الإنفصالية . ومثل هذا الحـــل التوفيقي الذي ينبني على التعاطف مع الأقلية ويحاول الإستجابة لبعض مطالبها وتطلعاتها ، يخدم مصالح الدولة بصورة لا توفرها الحلول التي تتسم بالتشدد وعدم التسامح ، لأن ذلك التشدد قد يكون دافعاً بالأقلية إلى رفع راية العصيان المسلح ، وإستنزاف قوة الدولة في صراع داخلي تخسر من ورائه الكثير .

ثالثاً : إن بعض الدول مثل ألمانيا النازية لجأت إلى الحلول اللانسانيـــة لتصفية مشكلة الأقليات العنصرية والدينية ، وكانت وسيلتها إلى ذلك الإبادة الجسدية الكاملة (Physical Liquidation) كمـــا صاحب ذلك تنفيـــذ سياسات الطرد الجماعي والتهجير الإجباري لإخلاء المناطق التي تقطنهـــا الأقليات غير الألمانية وإعادة توطينها بالجنس الألماني .

أما الاتحاد السوفيتي فهو وإن كان قد نفذ حلولاً عنيفة للقضاء على مشكلة الأقليات فيه ، إلا أنها كانت أكثر إنسانية من الحلول النازية ، فبعض الأقليات التي اتهمت بعدم الولاء للوطن السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية رحلوا إجبارياً من مناطق إقامتهم وأعيد توزيعهم من جديد على مختلف المناطق والأقاليم السوفيتية . وقد أعيد النظر في سياسات التهجير الإجباري الجماعي بعد مـــوت ستالين إذ سمح لمن ظلوا أحياء من أفراد القوميات التي تناولها التهجير خلال

الحرب ، بأن يعودوا مرة ثانية إلى مواطنهم الأصلية ، وذلك بإستثناء أفراد القوميتين الألمانية والتتارية .

رابعاً : تبادل الأقليات القومية بين الدول ، ويتحقق هذا الحل بأسلوب المفاوضات الدبلوماسية الحرة بين الحكومات المعنية ، ومن الأمثلة العملية لهذه الحلول ، ما فعلته اليونان وتركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، فقد تم تبادل اليونانيين الذين يعيشون في آسيا الصغرى التركية ، بالأتراك الذين يعيشون في اليونان . ولما كان قد نتج عن هذا الحل أن تقلصت الأقليتان إلى حد لم تعودا تشكلان معه أية مشكلة أو تهديد ، فإن الدولتين سلمتا بتقسيمات الحدود المشتركة بينهما على أنها نهائية ودائمة ، وذلك بعد أن ظلت هذه المشكلة لعدة قرون تحولت بينهما وبين إقامة علاقات طبيعية متبادلة . غير أن هذا الحل تحقق بثمن فادح ولا إنساني ، وهو إقتلاع الملايين من مواطن إقامتهم التي عاش فيها آباؤهم وأجدادهم وترحيلهم إلى الدولة الأخرى تحت مبرر الإنتماء القومي المشترك دون أن يكون لهم بهذه الدولة سابق معرفة أو إرتباط نفسي حقيقي .

أما عن دور التنظيم الدولي في تأمين حقوق الأقليات القومية ، فيلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الأولى أخذت الدول الكبرى المتحالفة زمام المبادأة في الدعوة إلى وجوب التقيد بالتزامات دولية تضمن حسن معاملة الأقليات وتحول دون إضطهادها أو حرمانها من حقوقها وتطلعاتها الإنسانية المشروعة ، سواء كانت هذه الأقليات عرقية أو لغوية أو دينية . وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه فعلياً في صورة معاهدات خاصة وقعتها بعض الدول الأوروبية التي عاشت فيها مثل تلك الأقليات ، كما شارك في التوقيع عليها الدول المتحالفة نفسها ، وكذلك فقد صدرت بعض إعلانات تقر بحقوق الأقليات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً من شروط إنضمام بعض الدول إلى عصبة الأمم ، وقد انطبق ذلك بشكل خاص على دول شرق أوروبا .

وقد أنيط بمجلس عصبة الأمم مراقبة تنفيذ هذه المعاهدات والاعلانات الدولية المتصلة بتأمين حقوق الأقليات ، وفي الاحوال التي كان يثبت فيها للمجلس أن ثمة إخلالاً بهذه الحقوق قد وقع ، فقد كان من سلطته أن يطلب

من الحكومات المعنية تنفيذ تدابير معينة لتصحيح المظالم أو الاضرار التى تصيب تلك الأقليـــات .

وقد استمر هذا الوضع طيلة الفترة التى استغرقها قيام عصبة الأمم أى حتى نهاية الثلاثينات . وعلى الرغم من أن هذه المواثيق الدولية لم تنفذ بأمانة . إلا أنه مع وجود شكل ما من أشكال الحماية الدولية للاقليات ، فإن الأمر بشكل عـام كان يمثل تقدماً عما كان عليه الحال في السابق .

على أن من بين الاسباب التى حالت دون تطبيق هذه المواثيق الدوليـة كما يجب ، أن تلك الحماية جاءت مفروضة على الدول المعنية بالمشكلة مـن خارجها ، ولم تكن نتيجة استعداد ذاتى للتقيد بما ورد فيها من تعهدات . يضيف إلى ذلك أن إحساس بعض الدول ، وبالتحديد دول شرق أوروبا ، بأنها المعنية دون سواها بهذه المواثيق ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعماريـــة متحررة من أى رقابة دولية على ما يجرى داخل مناطق نفوذها ومستعمراتها ، هذا الإحساس جعلهـا تتراخى في تنفيذ الإلتزامات التى فرضت عليها .

ومن ناحية ثانية : فإن الشكاوى التى تقدمت بها بعض الأقليات إلى مجلس العصبة ، والمناقشات التى جرت بشأنها ، استغلت دعائياً من جانب بعض الدول في المطالبة بتعديل الحدود الأقليمية لضم تلك الأقليات إليها ، وبالتالى فإنه بدلاً من أن تتكاتف الجهـــود الدولية لحل المشكلة وإزالة أسبابهـــا ، فقد أدى سلوك بعض الدول إلى تعقيد الأمور ومضاعفة الحساسيات القائمة بالفعل

وعندما قامت الأمم المتحـدة . ضمنت ميثاقها الأساسى النصوص التى تؤكد على الحقوق الإنسانية التى يتعين إحترامها دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغـة أو العقيدة أو الأصل ، وقد تدعم هذا الاتجاه أكثر بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ والاتفاقيات المكملة له والتـى صدرت فيما بعد ، وكان من المفروض بالطبع أن تكون تلك الأقليات في طليعة الذين عنتهم هذه المواثيق العالمية بمختلف التأكيدات التى تضمنتها .

وما دمنا قد أشرنا إلى مشكلة الأقليات القومية – وهي بعض نتاج نمو الروح القومية – فإنه يصبح من المناسب أن نشير كذلك إلى مبدأ حق تقرير المصير وتطبيقاته المختلفة ، باعتبار أنه وثيق الصلة تماماً بهذه المشكلة ، وبغيرها من المشكلات المتعلقة بحق كل قومية في أن تقرر مصيرها بنفسها .

حق تقرير المصير (National Self-Determination) : –

يقصد بحق تقرير المصير العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وأن تمكن من إدارة شئونها الذاتية بعيداً عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية . كما ينصرف معنى حق تقرير المصير من ناحية أخرى ، إلى تطلع كل دولة إلى تجميع كل من ينتسبون إلى قوميتها داخل حدودها السياسية (١٠) .

وقد ألمحنا عند تناولنا لمشكلة الأقليات القومية كيف أن الهدف الأول يمكن أن يتحقق بعدة وسائل تتراوح ما بين تكوين دولة قومية مستقلة ، إلى التمتع بالاستقلال الذاتي في نطاق دولة متعددة القوميات . أما الهدف الآخر فإنه يتحقق عن طريق التعديل في الحدود الدولية بحيث يتاح للدولة أن تجمع داخل حدودها أولئك الذين يشاركونها قوميتهـــا .

وإذا كان هذا هو المفهوم العام لحق تقرير المصير ، فإن هناك من أساتذة العلاقات الدولية من يرون أن حق تقرير المصير يكون على نوعين : – حق تقرير المصير الداخلي ، وحق تقرير المصير الخارجي (وهو الصورة الغالبـة والشائعة في تطبيق هذا المبدأ) ، وينصب معيار التفرقة بينهما في أنه في الحالة الأولى يقتصر التمتع بهذا الحق على الدول الكاملة السيادة ، وأمـا في الحالة الثانية فإنه ينصرف إلى الدول غير المتمتعة بالسيادة أو غير المستقلة .

أ) حق تقرير المصير الداخـــلي : –

ويعني أن يكون للدولة مطلق الحق في أن تدير شئونها على النحو الـذي ترتضيه لنفسها وتراه متلائماً مع مصالحها دون تدخل أو تهديد بالتدخل مـن جانب الدول الخارجية لاملاء أوضاع تتضمن إنتهاكاً لسيادتها القومية .

وعلى الرغم من أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية ، تؤكد كلها على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، وتطالب بوجوب الامتناع عن إرتكاب أى فعل يكون من شأنه تهديد السيادة القومية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى ، إلا أن مثل هذه التأكيدات النظرية لم تردع بعض الدول عن محاولة التدخل في الشئون الداخلية لغيرها مستخدمة في ذلك مختلف الذرائع والمبررات .

وقد دفعت هذه الحقيقة بعض الدول إلى مناشدة المنظمة العالمية إعادة التأكيد من جديد على مبدأ حق تقرير المصير الداخلي ومطالبة الدول بضرورة مراعاته والتقيد به ، ومـــن ذلك مثلاً أن تشيكوسلوفاكيا تقدمت إلى الأمم المتحدة في سنة ١٩٦٦ بإقتراح ضمنته تصورها للعناصر الرئيسية التي يجب أن يشتمل عليها حق تقرير المصير الداخلي ، وقالت أن هذا الحق لا بد وأن يكفل لجميع الشعوب حرية اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبطريقة تجعلها قادرة على توظيف مواردها وثرواتها في خدمة التنمية الوطنية على أى نحو تشاء .

وإذا كان حق تقرير المصير الداخلي يؤكد أساساً على حظر التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للدول ، وتأمين الحرية الكاملة للشعوب في اختيار نظم الحكم فيها ، إلا أن هذا المفهوم يخضع أحياناً للعديد من التحفظات التي تصل في بعض الظروف إلى حد المساس بهدفه الجوهري . فمثلاً نجد أن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت يصرح في عام ١٩٤٠ ، والحرب ضد النازى على أشدها ، أنه وإن كان من حق الشعوب أن تختار نظمها السياسية دون ضغط أو إملاء خارجي ، إلا أن هناك بعض الحريات الأساسية التي يجب أن تكون موضع إلتزام كامل من جانب تلك النظم . وفي عام ١٩٤٣ يقول أن حق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأطلنطي (١٩٤٢) لا يعني إطلاق حرية أى حكومة من الحكومات في إقتراف جرائم القتل الجماعي أو استعبـــاد شعوبهم أو أى شعوب أخرى في العالم . كذلك فإنه عندما أمر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في عام ١٩٦٥ بالتدخل العسكرى في جمهورية الدومنيكان لإسقاط نظام الحكم اليسارى فيها (الحكومة العسكرية بزعامة فرانشيسكو كاماتو) جاء على لسانه أن الدول الأمريكية (أى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية) لن تسمح

ولا يجب أن تسمح بإقامة حكومات شيوعية جديدة (بعد نظام كاسترو الشيوعي في كوبا) في نصف الكرة الغربي .

وقد فعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء تقريباً ، فهو يصر على ضرورة الاحتفاظ بحكومات شيوعية في شرق أوروبا ، ويفسر ذلك تدخله عسكرياً في المانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ ، وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، وقد دفعه ذلك إلى إصدار ما أسمى بإعلان أو مبدأ بريجينيف الذي ينص على وحدة دول الكومنولث الاشتراكي ولا يسمح لأى دولة من دولها بالإنفصال عنه تحت أى مبرر ايديولوجي أو سياسي أو قومي . ومما يذكر أن الاتحاد السوفيتي كان قد رفض الاقرار بحق تقرير المصير الداخلي في الأمم المتحدة لنفس هذه المجموعة من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كان مشغولاً بتدبير انقلابات داخلية فيها للوصول بالأحزاب الشيوعية إلى الحكم .

ب) حق تقرير المصير الخارجي : —

ويلقى هذا الحق قبولاً دولياً عاماً ، إذ نادراً ما نجد دولة تنكر على الشعوب الخاضعة للحكم الاستعمارى حقها في تقرير مصيرها متى تهيأت الظروف التى تساعد على ذلك .

وقد خشيت الأمم المتحدة أن تستغل ذريعة عدم نضج الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دفع الدول الاستعمارية إلى التهرب أو التسويف في منحها استقلالها ، ولذا فقد أكدت في التصريح الصادر عن الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٦٠ والخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار ، ان عدم وصول تلك الدول والشعوب إلى المستوى اللائق من النضج السياسي أو التقدم الاقتصادى والاجتماعي والثقافي ، لا يصح أن يستغل كمبرر نحو إنكار حق تقرير المصير عليها بما في ذلك حقها الكامل في حصولها على الاستقلال السياسي .

على أنه إذا كانت النتيجة المباشرة للاقرار بحق تقرير المصير للدول والشعوب ، هي حصولها على استقلالها ، فإن هذه النتيجة على قدر ما تحل

من مشاكل ، فإنها قد تخلق مشاكل أخرى عديدة ، ولعل أهم تلك المشكلات كما يقال ، مشكلة الدول المحدودة الحجم والموارد البشرية والطبيعية (mini states) أى تلك التى تفتقر إلى المقومات الطبيعية الاساسية التى تضمن استمرار بقائها كوحدة مستقلة في المجتمع الدولى . ومن هذه الدول على سبيل المثال : ايسلندا التى لا يزيد سكانها عن ربع مليون ، وجزيرة المالديف التى لا يتجاوز سكانها المائة ألف ولا تزيد مساحة إقليمها عن ١١٦ ميلاً مربعاً فقط ، وجزيرة مالطا التى لا تتجاوز مساحتها ١٢٥ ميلاً مربعاً ، . هناك عشرات الأمثلة الأخرى لهذا النوع من الدول .

وتبدو المشكلة في تمثيل هذه الدول في الجمعيه العامة للأمم المتحدة ، إذ تتمتع على قدم المساواة مع الدول الأخرى بحق التصويت ، ويكون لها صوت واحد مثلما هو الحال مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول ذات الثقل والتأثير في مجرى العلاقات الدولية . وفي المسائل التى يتطلب إقرارها توافر الأغلبية البسيطة أو أغلبية الثلثين ، فإن ذلك قد يتحقق من خلال مجموعة من الدول ذات الوزن السكاني والجغرافي البالغ الضآلة . ومن هنا تكون مثل هذه الأغلبية مضللة وغير معبرة عن الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولى .

كذلك فإنه لا يمكن تصور أن تتحمل الدول القوية أو الكبرى مسئولية تنفيذ قرارات أقرتها دول ليس لها أدنى تأثير حقيقي على ما يجرى في الحياة الدولية خارج إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

المبحث الثالث

الإتجاهات القومية في آسيا وأفريقيا وأثرها في العلاقات الدولية الراهنة

يختلف تأثير القومية في السلوك السياسي الخارجي للدول الأفريقية والآسيوية عنه بالنسبة للدول الأوروبية ، فبالرغم من أن هذه الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا تمتلىء بالشعور القومي إلا أن هذا الشعور لم يتطور بهذه القوميات إلى أن يكون لها أطماع إقليمية توسعية كما حدث مع دول أوروبا في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطور القومية فيها . ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن هذه الدول الأفروآسيوية لم تعتنق نظرية السيادة العنصرية التى كانت من بين الدوافع الرئيسية للتوسع الاستعمارى من جانب الدول الأوروبية ، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من هذه الدول يعاني من ظاهرة فقدان التجانس والاندماج الاجتماعي ، كما أن بعضها لا يزال يعاني من مشكلة إزدواج الولاء وإنقسامه بين الولاء القبلى والولاء القومي . وكثير من هذه الدول متخلف إقتصادياً وصناعيا ، وكل هذه العوامل تؤثر في امكاناتها من القوة القومية وتجعل دور القومية فيها مختلفا عن الدور الذى لعبته القومية في دول أوربا .

ومهما يكن الأمر ، فإننا نجد أن نمو الروح القومية في دول آسيا وأفريقيا ينعكس على سلوك هذه الدول في عدة نواح منها : —

أولاً : إن هذه القوميات الأفريقية والآسيوية تنظر إلى الغرب على أنه عدوها الرئيسى وذلك بسبب سياسات الاضطهاد والتمييز العنصرى التي لجأ إليها الحكم الاستعماري في معظم هذه المناطق والتى إنبنت على كفالة التفوق للعناصر الأوروبية في كل مراكز القوة السياسية والاقتصادية في حين أبقى على العناصر المحلية في وضع أدنى بكثير ، أدبياً وإجتماعياً ، من هذه الفئات الأوروبية التى إرتبطت بالنفوذ والمصالح الاستعمارية .

وإلى جانب الشعور بالتميز والإضطهاد العنصري الذى تستمد منه هذه القوميات قوتها في مواجهة السياسات العنصرية الأوروبية ، فإن تجربه الحكم الاستعماري وما ترتب عليه من إستنزاف المقدرات المادية والموارد الطبيعية لتلك البلدان ، للابقاء عليها في حالة من التخلف الاجتماعي والاقتصادى ، هذه التجربة تؤثر بشكل حاد في إتجاه هذه القوميات من الغرب الذي تعده مسئولاً عن كل تلك الأوضاع الشاذة ، وهذا هو ما يدفع بتلك الدول إلى تأميم بعض المصالح الاقتصادية الأوروبية في أراضيها حماية لاستقلالها القومي وتخليصاً لنفسها من قاعدة هامة من قواعد الضغط الاستعمارى .

ويظهر أثر هذه النزعة القومية المعادية للغرب في التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الأفروآسيوية والتى تندد بسياسات مناطق النفوذ ، وأساليب الضغط والحصار الاقتصادى ، وكل ما من شأنه أن يتهدد الاستقلال السياسي لهذه الدول الأفريقية والآسيوية .

ثانياً : إن رغبة هذه القوميات الأفريقية والآسيوية في تصفية كل مصادر النفوذ والسيطرة الاستعمارية تدفعها إلى الابتعاد عن الانضواء تحت لواء المحالفات العسكرية ، أو السماح للدول الغربية بإستخدام أراضيها كقواعد عسكرية(١١) .

المبحث الرابع

تقييم دور القومية في العلاقات الدولية

كان الدور الذي تلعبه القومية في العلاقات الدولية موضع جدل مستمر وحاد بين الذين يدافعون عنها ويرون فيها إحدى القوى الإيجابية الهامة في المجتمع الدولى حيث تدفع الدول على طريق البناء الاقتصادى والاجتماعي . وبين الذين يهاجمونها ويرون فيها مصدراً خطيراً للحروب والصراعات الدولية وبوجه عام يمكننا أن نلخص وجهة نظر كل من الفريقين على النحو الآتي : -

أ) الآراء التي تندد بالقومية كقوة سلبية في العلاقات الدولية :

وهذه الآراء ترى في القومية ما يلي :

١ – إن القومية تمثل تهديداً مستمراً لأوضاع السلم الدولى بإعتبارها عاملاً من عوامل إثارة الحرب أيا كانت طبيعة تلك الحرب وأهدافها . فبعض هذه الحروب ذات طبيعة عدوانية توسعية وقد نتجت عن التطرف في تأكيد الكيان القومى على حساب القوميات الأخرى والبعض الآخر هى حروب تحرير وطنى أو حروب تحدث لإتمام الوحدة القومية . وفي رأى هذا الفريق من المحللين أنه أيا كانت الدوافع والملابسات التى تحيط بكل شكل من أشكال هذه الحروب التى تغذيها الاعتبارات القومية ، فإنها تبقى كلها كتهديد للسلم الدولى .

٢ – إن القومية تشجع النزعات العنصرية في المجتمع الدولى ، بما يؤدى إليه ذلك من إزدياد حدة الإنقسام الدولى ، وما يتبعه من تأزم وتوتر في علاقات الدول ببعضها ، فالقومية هي في أساسها شعور بالإنتماء العنصرى ، ويؤدى ذلك إلى تأكيد إعتبارات المصلحة القومية الضيقة على غيرها من المثل والأخلاقيات الدولية التى تسمو فوق هذه الدعاوى العنصرية .

٣ – إن القومية تؤدى إلى التطرف في إضفاء الطابع السياسي ، بوعي أو بدون وعي ، على أمور قد لا تنتمى بطبيعتها إلى المجال السياسي ، ومعنى هذا أن القومية تزيد من الحساسيات الموجودة في العلاقات الدولية بميلها المستمر إلى تفسير كل ما يحدث من إطار الزاوية القومية وحدها ، والمبالغات غير المنطقية أحيانا في هذه الناحية تعمل على زيادة الاحتكاك الدولى ، وتضييق فرص التعاون بين الدول في مختلف المجالات الأخرى التى تهم مصالحها .

٤ – إن القومية تؤدى إلى إضعاف عنصر اليقين والاستقرار في العلاقات الدولية ، فالنزعات القومية تدفع أحياناً إلى الخروج على المعاهدات التى تكون الدولة طرفاً فيها ، ويتم ذلك غالباً تحت مبرر المصلحة القومية . ومثل هذه التصرفات تهز الثقة الدولية في قيمة تلك التعهدات مادام أن الاعتبارات القومية تطغى على كل إحساس بالمسئولية الدولية (١٢) .

(ب) الآراء التي ترى في القومية قوة إيجابية في العلاقات الدولية : —

أما الفريق الآخر الذي يرى في القومية إحدى القوى الإيجابية في العلاقات الدولية ، فهو يستند إلى الحجج الآتيـــة :

١ — إن القومية تساعد على تعبئة القوة القومية للدولة عند الضرورة. ولما كانت القوة تمثل ضرورة لا غنى عنها في ظل النظام الدولي الراهن ، لذا فإنه يمكن إعتبار القومية من بين العناصر الايجابية والفعالة في تشكيل قوة الدولة .

٢ — إن القومية تشكل عاملا أساسيا في تأصيـل الشعور بالتضامـن الاجتماعي ، فهي تعمل على إدماج الفرد في المجتمع وتأكـيد الشعور لديه بالإنتماء إلى جماعة معينة ، وهذا الشعور يخلع عليه إحساساً بالأمن الذي يستمده من قوة هذه الجماعة التي ينتمي إليها . وهذه المشاعر القومية لدى الأفراد يمكن إستغلالها في تحقيق رفاهية المجتمع . فهذه الرفاهية تصبح غير ممـكنة بدون التضحيات والمشاركات الفردية التي يحركها الشعور بالإنتماء القومي والحرص على أن تبرز هذه الجماعة القومية في أفضل مظهر لها . ومن هنا ، فإن القومية تخدم كقوة إيجابية وبناءة في دعم كيان الدول ، وفي تزويدها بالطاقة والحافز على أن تتطور بنفسها إلى الأرقى والأفضل دائماً ، وهذا في ذاته كسب للمجتمع الدولي ككـــل .

٣ — إن القومية تعتبر محركاً أساسياً للدول في سعيها نحو تخليص نفسها من التدخل الخارجي أو التحكم الأجنبي ، وفي تأكيد إحترامها لنفسها فـــي نظر المجتمع الدولي ، ذلك أن التحكـــم الأجنبي يخلـق الشعور بالضعف والمهانة لدى من يعانون من هذا التحكم ، ويزيد من هذا الشعور بالمهانة القومية إن الدولة الأجنبية المتحكمة لا تتجاوب بالمرة مع المشاعر القومية للدولة التي تخضع لذلك التحكم ، وإنما تقرر سياستها بما يحفظ لها مصالحهـا الذاتيـــة قبل أي شيء آخر . وترتيباً على هذه الحقيقة ، فإن القومية بتأكيدهـا على تلك المعاني ، فإنها تزيل حاجزاً نفسياً خطيراً من طريق التعامل بين الدول القومية المختلفة ، وهو ما يلغي بالتالي مصدراً هاماً مـن مصادر التوتر والاحتكاك الـــدولي .

٤ – إن الاختلافات القومية تمثل مصدراً هاما من مصادر الثراء والخصوبة الثقافية في المجتمع الدولي، إذ أن لكل قومية ثقافتها الخاصة، وتنوع تلك الثقافات وتفاعلها مع بعضها ينعكس بالايجاب على تطور الحضارة الإنسانية كلها ، وهو الأمر الذى ما كان ليتحقق فيما لو سادت العالم ثقافة قومية واحدة ، ويبرهن على ذلك في رأى البعض ، التاريخ الثقافي للامبراطورية الرومانية الذي إنتهى إلى حالة من الجدب الثقافي في ظل ما أسمى بالسلام الروماني الذى قام على صبغ ثقافات المناطق التى خضعت لحكم روما بصبغة ثقافية واحدة ، وهو ما أفقد تلك الثقافات طابع التنوع والتفرد والأصالة فيها ويدلو تأثير ظاهرة التنوع الثقافي على العلاقات الدولية في أن تفاعل الثقافات القومية يقود إلى تقارب الدول في القيم وفي نماذج السلوك ، بعكس الحال عندما تسيطر ثقافة قومية واحدة ، فهذا الوضع الشاذ يدفع إلى رفضها ومقاومتها والتمرد على كل ما تمثله من معان وقيم ، وهي نتائج لا تلتقى بالتأكيد مع مصلحة السلام العالمي .

ننتهى من هذا كله إلى القول بأن القومية ، سواء كانت طبيعتها إيجابية أم سلبية ، خيرة أم شريرة ، فإنها تؤثر بلا أدنى شك وبدرجة بالغة ، في العلاقات السياسية الدولية ، وهو ما ستبينه وندركه تفصيلاً ، عند تحليلنا للأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول .

الهـــــــوامش

(١) راجع في ذلك :

A.F.K. Organski, World Politics, (Alfred A. Knopf, New York, 1958), p. 33.

Fred Greene, Dynamics of International Relations: Security and Order, (Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), p. 363.

W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age. op. cit., p. 125.

(٢) انظر :

Charles Schleicher, International Relations: Cooperation and Conflict, op. cit., pp. 53-54.

(٣) Ibid, p. 54.

(٤) Ibid, p. 56

(٥) A. F. K Organski, World Politics, op. cit., p. 25.

(٦) Schleicher, International Relations, op. cit., p. 56.

(٧) Ibid, p. 56.

(٨) Fred Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 425-451.

(٩) W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., 168 - 173.

(١٠) Vernon Van Dyke, International Politics, (Appleton-Century Crofts, New York, 1971) pp 60 - 66.

Ivan D. Duchacek, Nations And Men,: International Politics Today, (Holt, Rinehart, New York, 1966), pp. 182 - 190.

(١١) راجع في تأثير القومية على سلوك دول العالم الثالث :

W. W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp 201 - 203.

Davidson Nicol, Toward World Order: An African Viewpoint, In, Conditions of World Order, edited by Stanley Hoffmann, (Houghton Mifflin Company, Boston, 1968), p. 362.

Fred Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 469-473.

Norman Padelford & George Lincoln, The Dynamics of International Politics, (Macmillan, New York, 1967), pp. 102 - 103

(١١) بخصوص الاراء التي تنتقد في الطبيعة السلبية للقومية راجع :

Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 66-67.

Charles Lerche & Abdul Said, Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), p. 127.

Fred Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 417-421.

(١٢) راجع في ذلك :

Kulski, op. cit., pp. 155-157.

Greene, op. cit., pp. 422-424.

Schleicher, op. cit., pp. 66-67

ألسر القـــــومية في العلاقات الدولية : مراجع مختـــــارة

1. Bindar, Leonard, The Ideological Revolution in the Middle East, (Wiley, New York, 1964).
2. Boulding, Kenneth, National Images and International Systems, in Rosenau, International Politics and Foreign Policy, op. cit., pp. 391 - 399.
3. Brodersen, Arvid, National Character : An Old Problem Re-examined, Rosenau, op. cit., pp. 300-309.
4. Choudhury, G. W., The Major Powers and the Indian Subcontinent, (Foreign Policy Institute Press, Philadelphia, 1975).
5. Deutsch, Karl, Nationalism and Social Communication, (Wilay and M.I.T. Technology Press, 1953).
6. Duchacek, Ivor, Nations and Men : International Politics Today, (Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1966), pp. 67-194.
7. Emerson, Rupert, Nationalism and Political Development, in Crisis and Continuity in World Politics, edited by G.A. Lanyi, op. cit., pp. 87-97.
8. Greene, Fred, Dynamics and International Relations, op. cit., pp. 361 - 489.
9. Haim, Sulvia, Arab Nationalism : An Anthology, (University of California Press, Berkeley, 1964).
10. Hill, Norman, International Politics, op. cit., Chapter entitled, Nationalism As A World Movement, pp. 203 - 212.
11. Katz, Daniel, Nationalism and Strategies of International Conflict Resolution, in International Behavior : Social Psychological Analysis, edited by Herbert Kelman, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1966), pp. 354 - 391.
12. Kerr, Malcolm, The Arab Cold War, (Oxford University Press, London, 1965)
13. Kulski, W.W., International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 124-173
14. Lanyi, George, Crisis and Continuity in World Politics op. cit., pp. 67-107
15. Laqueur, Walter, Communism and Nationalism in the Middle East, (New York, 1956).
16. Nuseibeh, Hazem, The Ideas of Arab Nationalism, (Cornell University Press, Ithaca, N.Y., 1956).
17. Organski, A.F.K., World Politics, op. cit., pp. 13 - 51

18. Pfapp, Richard, The Function of Arab Nationalism, (Comparative Politics, January 1970), pp. 147 - 168.

19. Quandt William, Can We Do Business With Radical Nationalists ? Algeria Yes, (Foreign Policy, Summer 1972), pp. 108 - 131.

20. Sayegh, Feyez, Arab Unity : Hope and Fulfilment (New York, 1958).

21. Schumann, Franz, On Revolutionary Conflict, (Journal of International Affairs, No. 1, 1969), pp. 36 - 54.

22. Yellon, R.A., Shifts in Soviet Politics toward Developing Areas : 1964 - 1968, in W.R. Duncan (ed.), Soviet Policy in Developing Countries, (Lexington, Mass: Xerox College Publishing, 1970).